حزب الاستقلال

ⵓⵔⵖⵓⵍⵉⵏⵉⵣⵎⵓ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ

البرنامج الانتخابي لحـزب الاستقــلال

تحت شعار

وطنــي.. مستقبلـي

الإنتخابـــات التشريعيـــة

الأربعاء 23 شتنبـــر 2026

تقديم

ينطلق حزب الاستقلال من مرجعية فكرية وسياسية متجذرة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، تجمع بين الاستقلال باعتباره محطةً مؤسسة في بناء الدولة الوطنية ومساراً نضالياً راسخاً في الذاكرة الجماعية، وبين الاستقلالية باعتبارها منهجاً في تدبير الشأن العام ومعياراً لصون السيادة الوطنية وترسيخ القرار الوطني الحر. ومن هذا المنطلق، لا يطرح الحزب مجرد وعود قطاعية متفرقة أو تدابير ظرفية معزولة، وإنما يقدم تصورا متكاملاً، يقوم على قيم الوحدة الوطنية والتعادلية والكرامة والانصاف، ويعبر عن مشروع مجتمعي يستجيب لتطلعات المغاربة.

فالاستقلالية، كما يتبناها الحزب، ليست شعاراً سياسياً عابراً، بل منظوراً شاملاً يمتد عبر مختلف المجالات والأجيال؛ فهي استقلالية الدولة في قرارها السيادي بعيداً عن الضغوط والإملاءات، واستقلالية المواطن عبر التحرر من الهشاشة والتبعية والفقر، واستقلالية الاقتصاد الوطني من الاختلالات التي تُراكم الثروة لفائدة فئات محدودة على حساب باقي فئات المجتمع. والمغرب الذي يؤمن به حزب الاستقلال هو مغرب يمتلك قراره، ويتفاعل مع العالم من موقع الثقة والاقتدار، لا من موقع الارتهان والحاجة.

أما التعادلية، فهي الامتداد الطبيعي للفكر الاجتماعي والاقتصادي الذي حمله الحزب منذ تأسيسه وطوّره عبر مراحله المختلفة، والقائم على التوفيق بين دينامية الاقتصاد ومتطلبات العدالة الاجتماعية. فالسوق، في منظور الحزب، يظل أداة ضرورية لخلق الثروة، لكنه لا يكفي وحده لضمان الانصاف والتوازن، ما يقتضي دوراً فاعلاً للدولة في الحماية الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروات. ومن هنا، تُشكل التعادلية بديلاً متوازناً يرفض منطق الريع والتفاوت المفرط، كما يرفض في المقابل عجز الدولة عن أداء دورها الاجتماعي والحمائي.

ويُعـزز الحـزب هـذه المرجعيـة بالدفـاع عـن الهويـة المغربيـة الجامعـة، باعتبارهـا أحـد مرتكـزات الاسـتقلالية الوطنيـة، في مواجهـة موجـات التنميـط الثقـافي والرقمـي المتسـارعة، وذلـك مـن خـلال صـون مقومـات الشـخصية المغربيـة وتعزيـز التماسـك الاجتماعـي بيـن مختلـف مكونـات الأمـة المغربيـة بروافدهـا العربيـة والأمازيغيـة والحسـانية.

وانطلاقـاً مـن هـذه الرؤيـة، اختـار حـزب الاسـتقلال شـعار: **«وطنـي مسـتقبلي»**، وهـو شـعار يترجـم قيـم التشـبث بالانتمـاء للوطـن، والثقـة في مؤهلاتـه ومؤسسـاته والفـرص التـي يمنحهـا، وقـدرة أبنائـه على بنـاء مشـاريع حياتهـم ومسـتقبلهم في أحضانـه، مسـتقبل ينعـم فيـه المواطـن بالكرامـة، ويتمتـع فيـه بجميـع حقوقـه الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والبيئيـة.

إن شـعار «وطنـي مسـتقبلي» يعنـي أن المغـرب وطـن ننتمـي إليـه ونعتـز بتاريخـه وهويتـه وثوابتـه ووحدتـه الوطنيـة والترابيـة، نتمتـع فيـه بالحريـات والحقـوق، ونشـعر بالمسـؤولية تجاهـه. وهـو الشـعار الـذي يترجـم سـردية حـزب الاسـتقلال برصيـده التاريخـي، وكفاحـه مـن أجـل معركـة الاسـتقلال، ثـم ببنـاء الدولـة الوطنيـة والدفـاع عـن الديمقراطيـة في إطـار الملكيـة الدسـتورية وصـون الوحـدة الوطنيـة والترابيـة، ثـم ترافعـه عـن الكرامـة والإنصـاف الاجتماعـي والمجالـي حتـى لا يسـير المغـرب بسـرعة واحـدة عـوض منطـق المغـرب النافـع والمغـرب غيـر النافـع.

إن بنـاء المسـتقبل يرتبـط باسـتعادة الثقـة في المؤسسـات وفي مقـدرات بلادنـا ومؤهلاتهـا، وقدرتهـا على إدراج اقتصادهـا ضمـن الاقتصاديـات الصاعـدة. إن الانتمـاء شـعور وتملـك عاطفـي ونفسـي وقيمـي، وإيمـان بقـدرة الـذات على بنـاء المسـتقبل، وبواجـب الوطـن على احتضـان جميـع أبنائـه وبناتـه.

لهـذا تتجسـد سـردية حـزب الاسـتقلال فيمـا يلـي: **«عندمـا ينشـأ طفـل في بيئـة أسـرية آمنـة، متشـبع بالقيـم المغربيـة، يتمتـع بكامـل حقوقـه، ويتلقـى تعليمـه الجيـد في المدرسـة العموميـة، ويعالـج في مستشـفى عمومـي ذي جـودة، وتكـون أسـرته ذات مدخـول يحقـق لهـا**

الكرامة، وتوفر لها المواد الأساسية والغذائية بأسعار في المتناول، بعيدا عن مختلف مظاهر الفساد والمضاربة والرشوة، فاعلم أنك بذلك تحقق الكرامة والإنصاف الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي وتنشر الأمن والأمان، وتبني مغربا صاعدا قويا».

من أجل ذلك، يقدم حزب الاستقلال برنامجه الانتخابي لتشريعيات 2026، وهو يستحضر كل المخاطر والتهديدات، ويبلور أجوبة حقيقية وخلاقة من أجل بناء المستقبل في الوطن، والارتقاء بالإنسان، وضمان كرامته، وتحقيق العيش الكريم، بعيدا عن الشعبوية والشعارات الجوفاء. كما يستحضر تطلعات الشباب المغربي، من خلال ميثاق للشباب تمت صياغته من قبل الشباب المغربي في مختلف جهات وأقاليم المملكة، ويعبر عن طموحاتهم وتطلعاتهم لبناء مستقبل أفضل في وطنهم.

ويرتكز هذا البرنامج على خمسة محاور وميثاق للشباب. وهي:

أولا: الحفاظ على منظومة القيم وتقوية تماسك وصمود الأسر.

ثانيا: محاربة الفساد والريع وتضارب المصالح.

ثالثا: تحسين القدرة الشرائية للأسر وتقوية الطبقة الوسطى.

رابعا: دعم وتقوية أدوار المرفق العمومي في إطار دولة الرعاية.

خامسا: تعزيز السيادة الاستراتيجية.

إنه برنامج يترجم رهانات الإصلاح، والقطيعة مع الاختلالات والفساد، واستعادة الثقة والأمل في المستقبل.

المحور الأول: الحفاظ على منظومة القيم وتقوية تماسك وصمود الأسر

تعرف بلادنا تحولات ديمغرافية وسوسيولوجية وقيمية عميقة ومتسارعة، أصبحت تؤثر على بنية الأسرة المغربية ووظائفها، وكذا على منظومة القيم المغربية، مما يعرض الأسرة إلى عدة تهديدات ومخاطر بما فيها التفكك الأسري، وتراجع منظومة القيم المؤطرة للتضامن والتماسك والتآزر بين أفراد الأسرة الواحدة، وتنامي الأنانية والفردانية خصوصا مع ارتفاع ظاهرة الأسرة النووية، كما تعاني بعض الأسر من ظاهرة الإدمان، ومن هشاشة الصحة النفسية.

ولمواجهة التحديات القيمية التي يواجهها المجتمع، والحد من المخاطر التي أصبحت تهدد الأسرة المغربية، ولتقوية روح الانتماء للوطن، يقترح حزب الاستقلال ما يلي:

أولا: الحفاظ على منظومة القيم المغربية

1 - سن سياسات عمومية مندمجة للقيم: سياسات تجمع بين الثقافة والتربية والتعليم والإعلام، تبرز الثوابت الجامعة للأمة المغربية وتعزز حضور القيم والثقافة الوطنية وتبرز تاريخ ومقومات الشخصية المغربية؛

2 - مراجعة دفاتر التحملات المتعلقة بالإعلام السمعي البصري، بغاية تقوية البعد المتعلق بالقيم في البرامج الوطنية ودعم الإنتاج الثقافي والإعلامي المغربي؛ ودعم وتشجيع المحتوى الرقمي الوطني الذي يقدم مضامين تعزز الانتماء إلى الوطن؛ **تأهيل أدوار المدرسة ووسائل الإعلام العمومية** وأعمال الفن والسينما لتقديم سردية مغربية مميزة بنموذجها النفسي والقيمي، يكون من تجلياتها الاعتزاز بمنظومة القيم والهوية الوطنية.

3 - إطلاق مشروع «مدرسة الانتماء» ببرنامجيه، السفير والمشاركة المدنية: مشروع موازٍ للمقررات الدراسية لتقوية منظومة القيم الوطنية في نفوس الناشئة؛ يكلف «برنامج السفير» كل تلميذ بالبحث عن شخصية وطنية بارزة في شتى المجالات، الاقتصاد والسياسة والأدب والرياضة، أو نموذج ناجح في المجتمع أو حدث وطني، يقدمه في دقيقتين لزملائه فيُلقَّب بسفير اليوم داخل القسم، بما يكرس القدوة ويعزز الفخر بأبناء الوطن؛ وينظم «برنامج المشاركة المدنية» أنشطة ميدانية للتلاميذ في مجالات التطوع والمحافظة على البيئة والتحسيس ومساعدة الغير والتضامن مع المحتاجين.

4 - مأسسة العلاقة بين المدرسة والعائلة: إنشاء وحدات للمساعدة الاجتماعية داخل المدرسة تتولى مواكبة التلاميذ في وضعية صعبة والتواصل مع العائلة، مع إعادة الاعتبار لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ ولأدوارها في دعم التلاميذ والأسرة.

5 - إطلاق برامج لتقوية اللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية: تعزيز اللغة العربية وتنمية استعمالها، وتسريع أجرأة القانون-الإطار حول الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات، وتعزيز حضور اللغة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة وتقوية تدريسها، وكذا إدماج التنوع الثقافي للإنسية المغربية وتثمين الإرث الحضاري للهوية الوطنية بمختلف روافدها، مع الانفتاح على اللغات الأكثر تداولا للولوج إلى المعرفة.

6 - إصدار قانون لحماية الناشئة من مخاطر الاستعمالات غير المشروعة لوسائط التواصل الاجتماعي: يروم حظر ولوج الأطفال دون سن 15 سنة إلى منصات التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية الخطيرة؛ وإطلاق برنامج وطني للطفولة الرقمية يقوم على مبدأ التدرج في الولوج إلى العالم الرقمي وفق المراحل العمرية، يشمل منع استعمال الهواتف الذكية داخل المؤسسات التعليمية الابتدائية، وتعزيز التربية الرقمية

داخل المناهج الدراسية، وتوفير أدوات المواكبة والمراقبة الأبوية لفائدة الأسر، مع إحداث علامة «الفضاء الصديق للطفولة الرقمية».

ثانيا: دعم تماسك وصمود الأسرة

7 - دعم الشباب المقبلين على الزواج وتأهيلهم: تقديم دعم مالي يصل إلى 5000 درهم لفائدة الشباب المقبلين على الزواج، مع إرساء برنامج وطني اختياري للتحضير للحياة الأسرية، يشمل التربية الإنجابية، ومهارات التواصل والتدبير المالي للأسرة، والصحة النفسية؛ وإحداث «منحة الانطلاقة الأسرية» لفائدة الشباب ذوي الدخل المحدود والمتوسط، للمساهمة في تكاليف السكن الأول أو اقتناء التجهيزات الأساسية، مع اعتماد آلية ادخار تحفيزية تساهم فيها الدولة وفقًا لمستوى دخل المستفيد ووضعه الاجتماعي؛ وتعزيز شبكة وطنية للمواكبة والتوجيه الأسري خلال السنوات الأولى من الزواج.

8 - إرساء آليات للوقاية من التفكك الأسري عبر المواكبة والوساطة: تعميم بنيات الوساطة الأسرية في مختلف الجهات، واحداث شبكة وطنية للمواكبة والتوجيه الأسري لفائدة الأزواج، خاصة الشباب خلال السنوات الأولى من الزواج، تعمل على الوقاية من النزاعات قبل تحولها الى منازعات قضائية، وتعزيز الاستقرار الأسري، وحماية المصلحة الفضلى للأطفال.

9 - تحسين نظام الدعم المالي المباشر ومواكبة الأسر للخروج من الفقر: مراجعة المعايير المعتمدة في احتساب المؤشر، وإدراج الأسر التي تتكفل بالمسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة، والأرامل، والمطلقات، ضمن مؤشرات احتسابه؛ واعتماد برنامج متكامل لمواكبة الأسر المستفيدة من الدعم المالي المباشر لإخراجها من الفقر، عبر تمويل مشاريع أسرية وأنشطة مدرة للدخل وتوفير التجهيزات والتكوين الضروريين.

11 – تثمين التضامن بين الأجيال ودعم الأسر الراعية لكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة: دعم الوالدين في أداء رسالتهما التربوية، وتشجيع الأسر على رعاية آبائها وأمهاتها وتعزيز الروابط والتضامن بين الأجيال. و ذلك عبر تنظيم خدمات الرعاية والمساعدة المنزلية، وإحداث مهنة «المساعد الأسري» وتأطيرها، وتوفير خدمات المواكبة الاجتماعية للأسر لتخفيف الأعباء عنها؛

12 – تطوير النوادي النهارية للمسنين وتكوين الكفاءات المختصة، مع توسيع الاستفادة من التعريفة التفضيلية في النقل العمومي والأنشطة الثقافية والرياضية، وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والاستفادة من خبراتهم؛ ومنح الأولوية، في بعض التدابير الإدارية والمهنية، للراغبين في التكفل بأسرهم المسنّة أو غير القادرة، وتشجيع القطاع الخاص على اعتماد آليات مماثلة عبر تحفيزات مناسبة؛

13 –النهوض بطب الشيخوخة وإحداث أجنحة طبية متخصصة في أمراض الشيخوخة؛

14 – التعميم التدريجي للحضانات الاجتماعية ودعم التعليم الأولي: حضانات تتولى السهر على رعاية الأطفال والاهتمام بشؤونهم وتربيتهم، لدعم المرأة العاملة حتى يمكن للأسرة المزاوجة بين العمل وتربية الأولاد؛ ودعم شبكات دور الحضانة والتعليم الأولي بجعلها مجانية أو بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للوالدين، بما يشجع على مواصلة الحياة المهنية.

15 – إقرار خصم ضريبي على الدخل بالنسبة للأسر التي تتحمل تكاليف تمدرس أطفالها.

16 – إقرار عطلة رعاية الطفولة المرنة: اعتماد إطار قانوني يتيح للأمهات والآباء الاستفادة من عطلة مدفوعة الأجر لرعاية الطفل خلال

الفترة الأولى من حياته، مع إمكانية تقاسمها والاستفادة منها بشكل مرن بين الوالدين، وفق مدد وشروط تحددها النصوص القانونية والتنظيمية، بما يعزز مشاركة الآباء في الرعاية المبكرة للأطفال ويسهم في تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والأسرية.

ثالثا: محاربة المخدرات والإدمان

أصبحت ظاهرة الإدمان على المخدرات من المخاطر الحقيقية التي تدمر الأفراد والأسر على حد سواء، ذلك أن الأسر تعاني معاناة حقيقية يقودها إلى التشرذم والتفكك في ظل محدودية الاهتمام العمومي بهذه الإشكالية. كما تُعد الصحة النفسية اليوم أحد أبرز التحديات الاجتماعية والصحية، في سياق يتسم بتراكم الضغوط الفردية والجماعية، وبتوالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية والصحية، وما يرافق ذلك من اضطرابات في أنماط العيش والاستقرار.

لذا يقترح حزب الاستقلال ما يلي:

17 - إطلاق سياسة عمومية للوقاية من المخدرات ومن الإدمان السلوكي والحد من سهولة الولوج إلى العرض: سياسة للوقاية في الوسط المدرسي تتصدى للانخفاض المستمر في سن التعاطي الأول (9٪ من التلاميذ ما بين 13 و17 سنة سبق لهم تعاطي القنب، و6,7٪ من تلاميذ 13-15 سنة يدخنون)؛ والتصدي لسهولة الوصول إلى العرض، ولا سيما بيع السجائر بالتقسيط الذي يخفض حاجز الثمن أمام القاصرين وانتشار نقاط البيع بمحيط المؤسسات التعليمية؛ وإطلاق حملات حول الإدمان السلوكي (الشاشات، ألعاب القمار) والتحسيس داخل الأسرة.

18 - الاعتراف بالإدمان مرضا مزمنا وبعلم الإدمان تخصصا طبيا قائما بذاته، وتكوين المختصين: إدراج الإدمان ضمن الأمراض المزمنة طويلة الأمد ومراجعة اللائحة الوطنية للأعمال الطبية، وهو شرط

التعويض وتتبّع النفقات؛ والاعتراف بعلم الإدمان تخصصا طبيا قائما بذاته، إذ يعرقل عدم الاعتراف به التكوين والتوظيف في آن واحد؛ ووضع مخطط للتكوين يرفع عدد الأخصائيين النفسانيين (64 حاليا) مع العمل على إدماجهم؛ وإدماج الوقاية في الوسط المهني ضمن مهام طب الشغل، وهو مجال غائب كليا عن الأجهزة العمومية اليوم.

19 - تقوية وتوسيع عرض العلاجات في مجال مكافحة الإدمان: مواصلة تعميم التغطية على الجهات الخمس التي لا تتوفر على أي بنية (بني ملال-خنيفرة، درعة-تافيلالت، كلميم-واد نون، العيون-الساقية الحمراء، الداخلة-وادي الذهب)؛ وإدماج التكفل ضمن خدمات الصحة الأولية في الجهات المفتقرة إلى مراكز متخصصة، وهو السبيل الأمثل نحو الإنصاف المجالي؛ وتعميم العلاجات التعويضية (5 مراكز فقط من أصل 15 كانت قادرة على تقديمها سنة 2021، و5 وحدات سجنية من أصل 10)؛ وإحداث بنيات لما بعد العلاج ووحدات مخصصة للنساء؛

20 - إطلاق برنامج «حنا معك» للفرصة الثانية لفائدة الشباب الذين يواجهون صعوبات مرتبطة بالصحة النفسية أو بمخاطر الإدمان أو بالإدماج الاجتماعي والمهني، يجمع بين الإنصات والدعم النفسي والتأهيل المهني وإعادة الإدماج.

رابعا: النهوض بورش الصحة النفسية

21 - إحداث خريطة وطنية للصحة النفسية وشبكة من المراكز الجهوية: خريطة تحدد العرض الصحي على المستوى الجهوي والإقليمي مع آجال ملزمة للتوسيع والتغطية، بما يضمن توزيعا عادلا ومخططا للموارد والخدمات؛ وشبكة من المراكز الجهوية للصحة النفسية تعتمد منهج القرب، بما يسمح بتقريب الخدمات من المواطنين بدل تركيزها في مراكز حضرية محدودة.

22 - إدراج الاستشارة النفسية ضمن التغطية التي يوفرها نظام التأمين الإجباري عن المرض، باعتبارها جزءا أساسيا من الصحة الشاملة وليس خدمة تكميلية.

23 - محاربة الوصمة الاجتماعية وتطوير الدعم النفسي والاجتماعي للفئات الهشة: إطلاق برنامج وطني لمحاربة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية، من خلال التحسيس والإعلام والتربية، بما يشجع على طلب العلاج دون خوف أو تمييز؛ وتطوير برامج للدعم النفسي والاجتماعي موجهة للفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها الشباب العاطل عن العمل، والنساء ضحايا العنف، وكبار السن، والأطفال في وضعيات صعبة؛ وتعميم الدعم النفسي داخل المؤسسات التعليمية على ثلاثة مستويات: (1) تكوين الأساتذة والأطر التربوية في الرصد والتعرف المبكر على حالات الاضطراب، (2) إحداث مراكز إنصات متنقلة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، (3) إحداث منصة رقمية للاستشارة النفسية عن بعد مدعومة بخط هاتفي للتوجيه؛ وإحداث «شهادة الإسعاف النفسي الأولي» عبر برنامج تكوين مجاني موجه للطلبة والأساتذة والمدربين والموظفين العموميين.

المحور الثاني: محاربة الفساد والريع وتضارب المصالح

الثقة في المؤسسات وفي الفعل السياسي هي رأسمال الديمقراطية والتنمية. والفساد والريع والاحتكار ليست مجرد اختلالات أخلاقية، بل ضريبة خفية يؤديها المواطن غلاء في الأسعار ورداءة في الخدمات، وحاجزا أمام المقاولات الجادة والاستثمار المنتج وتكافؤ الفرص.

لذلك يجعل حزب الاستقلال من «صفر تسامح مع الفساد وتضارب المصالح» التزاما سياسيا مؤطرا لكل السياسات العمومية، في انسجام تام مع باقي التزاماته. والهدف هو استعادة الثقة في المؤسسات عبر القطع مع مظاهر الفساد واستغلال مواقع النفوذ ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وبناء مغرب تسوده العدالة وتكافؤ الفرص، وتعلو فيه الكفاءة والاستحقاق والنزاهة، وترتبط فيه كل مسؤولية بالمحاسبة.

ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

أولا: ربط المسؤولية بالمحاسبة والوقاية من تضارب المصالح

1 – التفعيل الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في كل مواقع التدبير: إقرار عقود التزامات واضحة ونتائج قابلة لقياس الأثر لكل مسؤول عمومي تحدد الأهداف والوسائل وآجال الإنجاز، مع تقييم دوري للأداء، فلا حصانة لموقع ولا امتياز خارج القانون.

2 - إخـراج قانـون تضـارب المصالـح: يحـدد بدقـة حـالات التنـافي في مواقـع القـرار، ويضـع قواعـد واضحـة للتنحـي عـن المشـاركة في اتخـاذ القـرار عنـد وجـود مصلحـة شـخصية مباشـرة أو غيـر مباشـرة، ويقـرر عقوبـات فعالـة عنـد الإخفـاء أو المخالفـة، ضمانـا لحيـاد القـرار العمومـي وعـدم تسـخير السـلطة لمنافـع شـخصية.

3 - إقـرار التصريـح بالمصالـح وتوسـيع نطاقـه: التـزام قانونـي يشـمل المسـؤولين الحكومييـن والمنتخبيـن والموظفيـن العموميين ومسـيري المؤسسـات والمقـاولات العموميـة، يحيَّـن وجوبـا عنـد تولـي المسـؤولية وعنـد مغادرتهـا.

4 - تقويـة آليـة التصريـح بالممتلـكات ومكافحـة الإثـراء غيـر المشـروع: ضمـان متابعـة المجلـس الأعلى للحسـابات لهـذه التصاريـح والتحـري في صدقيتهـا، ورصـد حـالات الإثـراء غيـر المشـروع والتحقـق مـن مصـادر الزيـادة غيـر المبـررة في الممتلـكات، مـع ترتيـب الآثـار القانونيـة اللازمـة عنـد عـدم التصريـح أو التصريـح الناقـص أو غيـر المطابـق، أو عنـد ثبـوت الإثـراء غيـر المشـروع.

ثانيا: منافسة شريفة وتفكيك اقتصاد الريع والاحتكار

5 - ربـط الدعـم العمومـي بشـروط واضحـة ومتعاقـد بشـأنها بيـن الحكومـة والمسـتفيدين: ضمانـا للمنفعـة العامـة ولأسـعار في المتنـاول ولاسـتدامة مناصـب الشـغل، مـع نشـر لوائـح المسـتفيدين وتقييـم دوري لأثـر الدعـم، واسـترجاعه عنـد عـدم الوفـاء بالالتزامـات المتعاقـد عليهـا.

6 - إصـلاح الضريبـة على الشـركات وإقـرار مبـدأ التصاعديـة: مراجعـة أشـطر الضريبـة على الشـركات وإرسـاء تصاعديـة أكبـر بحسـب

مستوى الأرباح، بما يحقق مزيدا من العدالة الجبائية، مع اعتماد معدل ضريبي يصل إلى 40٪ بالنسبة للأنشطة المستفيدة من وضعيات احتكارية أو من ريع اقتصادي استثنائي، وفق معايير موضوعية ومحددة قانونا.

7 - تقوية مهام مجلس المنافسة ومراجعة قانون حرية الأسعار والمنافسة: تعزيز فعاليته الردعية وسرعة تدخله، وتقوية آليات مراقبة الأسواق وتتبع الهوامش، ومواجهة الاحتكار والمضاربة في المواد الأساسية، تكاملا مع الآلية الوطنية الشفافة لتحديد الأسعار المرجعية الواردة في محور القدرة الشرائية.

8 - ضمان حماية قانونية فعلية للمستهلكين: تقوية الإطار القانوني لحماية المستهلك، وتعزيز أدوار المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك، وتبسيط مسطرة الإذن بالتقاضي بما يجعل حق المستهلك في الانتصاف قابلا للممارسة فعليا.

ثالثا: من الترخيص إلى دفتر التحملات، تحرير المبادرة وتقليص السلطة التقديرية

9 - الانتقال من منطق الترخيص المسبق إلى منطق دفتر التحملات: كل مقاولة أو مهني يستوفي شروط دفتر تحملات منشور ومعلوم مسبقا يمارس نشاطه بمجرد تصريح بالمطابقة، دون حاجة إلى رخصة إدارية، مع تحمله الكامل للمسؤولية عن مطابقته.

10 - تحويل الرخص والامتيازات القائمة إلى دفاتر تحملات بشروط واضحة وشفافة: قطع مع منطق الريع وتحرير طاقات الشباب والمقاولات الصغرى في القطاعات التي ظلت حكرا على أصحاب الرخص.

11 - تفعيل القاعدة القانونية «سكوت الإدارة بمثابة موافقة»: داخل أجل محدد ومعلن لكل مسطرة إدارية خاضعة للترخيص، مع تسليم وصل إلكتروني فوري عند الإيداع يثبت تاريخ انطلاق الأجل.

رابعا: الشفافية والرقمنة وتقوية الرقابة وحماية المبلغين

12 - تعميم رقمنة المساطر الإدارية وتقليص هامش السلطة التقديرية للإدارة: بدءا بالمساطر والخدمات الأكثر عرضة للابتزاز، مع تتبع رقمي لآجال المعالجة يتيح للمرتفق معرفة وضعية ملفه في كل مرحلة.

13 - إطلاق منصات رقمية تضمن تكافؤ الفرص أمام المقاولات: في الولوج إلى التمويل والصفقات العمومية والمعلومة الاقتصادية، ونشر البيانات العمومية في صيغ مفتوحة قابلة للاستغلال، امتدادا للنشر الاستباقي للمعطيات العمومية المقرر في محور السيادة الاستراتيجية.

14 - التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعي لتحسين حكامة السياسات العمومية: دعم اتخاذ القرار، وتبسيط الخدمات، ورصد الاختلالات والتنبيه المبكر بالمخاطر، وتوجيه الموارد العمومية بكفاءة أكبر، في احترام تام لحماية المعطيات الشخصية وللسيادة على البيانات.

15 - دعم استقلالية وفعالية مؤسسات الحكامة والرقابة المالية والقضائية وحماية المبلغين: إلزامية الجواب المؤسساتي عن توصيات هيئات الرقابة داخل آجال محددة، ونشر نسب تنفيذها ومآلات تقاريرها، وتوفير حماية قانونية فعلية للمبلغين عن الفساد تشمل الحماية من كل أشكال الانتقام المهني.

16 - تفعيل التشريعات المتعلقة بمحاربة الفساد وتبسيط مقتضياتها، ونشر تقرير سنوي علني لمؤشرات النزاهة: حتى لا يصبح التضخم التشريعي حاجزا أمام تطبيق القانون، مع نشر تقرير سنوي يتتبع نسبة الصفقات العمومية المنشورة بشفافية كاملة، ومآلات تقارير هيئات الرقابة ونسب تنفيذ توصياتها، وعدد التصريحات بالمصالح وحالات التضارب المعالجة، وتطور ترتيب المغرب في مؤشرات النزاهة والحكامة، فالنزاهة منظومة متكاملة لا إجراءات متفرقة.

المحور الثالث: تحسين القدرة الشرائية للأسر وتقوية الطبقة الوسطى

تعرف القدرة الشرائية للأسر المغربية ضغوطا متواصلة نتيجة الارتفاع المتراكم للأسعار، لا سيما المواد الغذائية، رغم عودة معدل التضخم إلى مستويات معتدلة خلال سنتي 2025 و2026، ويعزى هذا الارتفاع جزئيا إلى بعض الممارسات غير المشروعة كالمضاربة والتواطؤ والمنافسة غير الشريفة.

ووفاء بالتزامه ضمن برنامجه الانتخابي «وطني مستقبلي»، يضع حزب الاستقلال حماية القدرة الشرائية للأسر وتعزيزها في صلب أولوياته، عبر 16 تدبيرا عمليا وقابلا للتنفيذ خلال الولاية التشريعية المقبلة، موزعة على ثلاثة محاور فرعية:

- حماية القدرة الشرائية للأسرة وتحسينها؛
- مواكبة الأسر للخروج من الفقر وكسب حياة كريمة؛
- تيسير الولوج إلى سكن كريم لكل أسرة.

أولا: حماية القدرة الشرائية للأسرة وتحسينها

1 - إحداث شركات جهوية لاقتناء وتخزين وتوزيع المنتجات الفلاحية والغذائية، تعمل على التجميع المباشر من المنتجين والتعاونيات، وتأهيل أسواق الجملة وأسواق السمك؛

2 - اعتماد آلية وطنية شفافة لتتبع هوامش الربح على السلع والخدمات المرتبطة بالعيش اليومي للأسرة (المواد الغذائية، العلاج، النقل، لوازم الدراسة....)؛

3 - الرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وتحسين الدخل الصافي للأسر في القطاعين العام والخاص، وفق جدولة زمنية بالتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛

4 - تسريع إصلاح صناديق التقاعد وتوحيد معاييرها، مع مراجعة دورية للمعاشات تراعي التضخم والقدرة التمويلية، حماية لدخل الأسرة بعد التقاعد؛

5 - إحداث برنامج وطني لدعم ريادة الأعمال النسائية والعمل عن بعد، ومنصات رقمية جهوية للتسويق، تمكينا للمرأة من المساهمة في دخل الأسرة؛

ثانيا: مواكبة الأسر للخروج من الفقر وكسب حياة كريمة

6 - وضع «عقد اجتماعي للخروج من الفقر»، يُبرم لفائدة الأسر المصنَّفة في وضعية فقر أو هشاشة وفق السجل الاجتماعي الموحد، ويُعبِّئ ويُثبِّت مختلف آليات الدعم المتاحة (الدعم الاجتماعي المباشر، أمو-تضامن، دعم السكن، دعم التمدرس) في بطاقة أسرية موحدة وحزمة دعم مضمونة، مقابل التزام الأسرة بمواظبة الأبناء على التمدرس، وانخراط القادرين على العمل في التكوين أو البحث النشيط عن الشغل، والمتابعة الصحية الدورية، مع مواكبة اجتماعية ميدانية؛

7 - إحداث خطة وطنية لتقوية الطبقة الوسطى في أفق 2031، تشمل تحفيزات ضريبية واجتماعية موجهة، مع آلية سنوية لتتبع النتائج؛

8 - إحداث برامج ترابية لدعم التشغيل الذاتي والمقاولة الذاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لفائدة الشباب والنساء بالعالم القروي وقطاعي الصناعة التقليدية والمنتجات الفلاحية المحلية، عبر تبسيط الولوج إلى التمويل والتكوين المواكب والتأطير التقني للتعاونيات؛

9 - وضع مخطط وطني لتطوير المجموعات ذات النفع العام والتعاونيات، يُنزَّل جهويا عبر شراكات بين الجامعات والدولة والجهة والقطاع الخاص؛

10 - إطلاق علامات تجارية جهوية وترابية للتعريف بمنتجات كل جهة وإقليم، ومواكبتها بدعم تسويقي وترويجي وطنيا ودوليا.

ثالثا: تيسير الولوج إلى سكن كريم لكل أسرة

إجراءات لتيسير الولوج إلى السكن وإنعاش القطاع العقاري:

11 - إطلاق آلية وطنية لتيسير تمويل السكن الأول للشباب والطبقة المتوسطة، تعزيز برنامج الدعم المباشر للسكن بآلية لضمان القروض الموجهة لاقتناء السكن الرئيسي، بما يسمح بتخفيض التسبيق الأولي، وتيسير شروط التمويل، وتمديد آجال السداد، مع العمل مع القطاع البنكي على توفير عروض تمويلية تفضيلية. والهدف هو ألا يبقى الحصول على القرض عائقا أمام الأسر التي تتوفر على دخل منتظم ولكنها لا تتوفر على الادخار الكافي لتمويل التسبيق؛

12 - تعبئة العقار العمومي لإنتاج سكن ميسر بثمن مضبوط، تعبئة الرصيد العقاري للدولة والمؤسسات العمومية في المناطق التي تعرف طلبا مرتفعا على السكن، ووضعه رهن إشارة مشاريع سكنية وفق دفاتر تحملات تحدد سقفا لثمن البيع، وجودة البناء، وآجال الإنجاز والفئات المستهدفة. كل امتياز عقاري أو جبائي تمنحه الدولة يجب أن يقابله تخفيض ملموس في الثمن النهائي الذي يؤديه المواطن؛

13 - إطلاق عرض وطني جديد للسكن الموجه للطبقة المتوسطة، إحداث منتوج سكني خاص بالطبقة المتوسطة، لاسيما الشباب والأسر حديثة التكوين، بأسعار ومساحات تتلاءم مع قدراتهم الشرائية، من خلال شراكة تعاقدية مع المنعشين العقاريين، تجمع بين توفير العقار،

والتحفيز الجبائي وتسريع المساطر، مقابل الالتزام بأسعار بيع مضبوطة وجودة محددة؛

14 - إقرار «المسار السريع للسكن» لتقليص كلفة البناء ومحاربة المضاربة، رقمنة وتوحيد مساطر التعمير والبناء، وتحديد آجال ملزمة لدراسة الرخص، وتسريع الترخيص للمشاريع المطابقة لوثائق التعمير، بالتوازي مع تعبئة السكن الشاغر ووضع آليات تشجع أصحابه على عرضه للبيع أو الكراء. والهدف هو زيادة العرض العقاري بدل ترك الدعم العمومي يتحول إلى ارتفاع في الأسعار أو إلى ريع عقاري؛

15 - جعل الكراء والسكن التدريجي طريقا حقيقيا نحو الاستقرار السكني، إطلاق سياسة وطنية للسكن الإيجاري الميسر، خصوصا لفائدة الشباب والأسر ذات الدخل المتوسط، عبر تشجيع الاستثمار في السكن المخصص للكراء، وإحداث آلية لضمان مخاطر الكراء، وتطوير صيغة الكراء المفضي إلى التملك، بما يتيح للأسرة الانتقال تدريجيا من الكراء إلى امتلاك سكنها دون الحاجة إلى توفير مبلغ أولي كبير؛

16 - إصدار قانون خاص بالتعمير والبناء في العالم القروي، يضمن لكل أسرة قروية حقا قانونيا دائما في بناء سكنها داخل إطار واضح ومستقر: تغطية جميع الدواوير والجماعات القروية بوثائق تعمير مبسطة؛ وإقرار مسطرة دائمة ومفتوحة لتسوية وضعية البنايات القائمة المستوفية لشروط السلامة؛ وتمكين ذوي الأراضي الجماعية والعقارات غير المحفظة من الترخيص والتسوية والدعم، وفق مساطر مبسطة تحترم النظام القانوني لهذه الأراضي؛ وتوسيع الدعم المالي المباشر للسكن ليشمل البناء الذاتي في العالم القروي؛ مع مواكبة تقنية مجانية بتصاميم معمارية نموذجية ملائمة للمجال القروي ومقاومة للمخاطر الزلزالية والمناخية، وشباك وحيد على مستوى الجماعة داخل أجل محدد تسري عليه قاعدة «سكوت الإدارة بمثابة موافقة»، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية ذات القيمة الإنتاجية العالية ومنع البناء في المناطق المعرضة للفيضانات والانزلاقات؛

المحور الرابع: دعم وتقوية أدوار المرفق العمومي في إطار دولة الرعاية

يعتبر حزب الاستقلال أن استمرار مسؤولية الدولة في توفير الخدمات العمومية، مسألة حيوية بالنسبة لبلادنا، ولا يمكن بأي حال التخلي عن هذه الأدوار أو تفويتها. لهذا يؤكد حزب الاستقلال على ضرورة النهوض بالمرفق العمومي باعتبار الدور الحيوي والمحوري للقطاع العام لتثبيت دعائم مشروع الدولة الاجتماعية مع إبرام تعاقدات واضحة بين الدولة والقطاع الخاص في إطار الالتقائية وتكامل الأدوار.

أولا: النهوض بالمدرسة العمومية وبالمنظومة التربوية

في هذا الصدد، يؤكد حزب الاستقلال على ضرورة النهوض بالتعليم العمومي، واعتبار المدرسة العمومية، رافعة أساسية للتنمية، وجعلها حاضنة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمختلف أجيالها، وتقوية روح الانتماء، وتلقين السلوك المدني، من اجل تحقيق الارتقاء الاجتماعي. ويقترح في هذا الإطار ما يلي:

1 – العدالة المجالية في الولوج إلى تعليم جيد:

تخصيص برنامج وطني استثنائي لتأهيل المؤسسات التعليمية بالعالم القروي والمناطق الجبلية والواحات، يهم تحسين البنيات التحتية، وتوفير الربط بالإنترنت، وتعزيز السكن الوظيفي للأساتذة، وتطوير النقل المدرسي، استلهامًا من نموذجي «مدرسة القرب الذكية» و«المدرسة الجماعاتية»، مع إعطاء الأولوية للقرى والمداشر التي تسجل أعلى معدلات الهدر المدرسي؛ وإقرار حوافز خاصة لفائدة الأطر التعليمية العاملة بهذه المناطق، تشمل «منحة التعليم القروي» وتسريع وتيرة الترقي في الدرجات والسلالم؛

بهدف تأهيل 100٪ من المؤسسات التعليمية المستهدفة وضمان ربطها بالإنترنت في أفق نهاية الولاية الانتدابية.

2 - الارتقاء بمسار تكوين الأساتذة وتطوير وضعيتهم الإدارية والمهنية:

إقرار تكوين مهني مستمر وإلزامي لفائدة المدرسين، وربطه بالمسار المهني والترقي، بما يضمن استفادة كل أستاذ من تكوين دوري في طرق التدريس الحديثة، واللغات، والمهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مع تعزيز آليات المواكبة والتقييم والتحفيز والارتقاء المهني داخل المؤسسات التعليمية، بما يثمن الكفاءة والأداء ويحسن جودة الممارسة التعليمية ويعزز جاذبية مهنة التدريس؛

3- رصد مبكر للهدر المدرسي ومعالجته قبل وقوعه:

وذلك بإرساء نظام وطني للإنذار المبكر يلتقط إشارات الانقطاع قبل تحققها، مدعوماً بشبكة من «مدارس الفرصة الثانية» تُعيد لكل يافع منقطع عن الدراسة فرصةً حقيقية للاندماج واعتماد آلية للتشخيص والتوجيه التربوي المبكر ابتداء من السلك الإعدادي، تساعد التلميذ وأسرته على اختيار المسار وفق القدرات الفعلية عوض الضغط الاجتماعي، مع خلق مسارات للتميز في التكوين المهني وإحداث جسور لفائدة أفضل خريجي معاهد التكنولوجيا التطبيقية نحو مدارس المهندسين ومدارس التجارة والتسيير والجامعات؛

4 - الاستثمار في الطفولة المبكرة:

من خلال تعميم تدريجي شامل وفعلي للتعليم الأولي بشكل كامل ومجاني لفائدة الأطفال من 4 إلى 6 سنوات، مع ضمان جودة بيداغوجية موحدة بين المدن والقرى؛

5 - إحداث منصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي لفائدة جميع التلاميذ والمدرسين:

توفير مساعد تعليمي رقمي يساعد كل تلميذ على التعلم وفق مستواه وسرعته، ويمكن المدرس من تشخيص صعوبات التعلم بشكل مبكر، واقتراح تمارين ومسارات دعم مخصصة، مع تطوير أدوات متعددة اللغات وولوجيات خاصة بالأطفال في وضعية إعاقة؛ وإدماج التعلم التكيفي والشخصي وأدوات الذكاء الاصطناعي في التقييم المستمر والدعم التربوي، بما يعزز جودة التعلمات ويسهم في الحد من الهدر المدرسي؛

6 - تعزيز تعلم اللغات والمهارات الرقمية ومهارات القرن الحادي والعشرين:

تعزيز إتقان اللغات الوطنية، وتطوير تعليم اللغات الدولية ذات الصلة بالمعرفة وسوق الشغل، وإدماج مهارات القرن الحادي والعشرين والثقافة الرقمية في المقررات الدراسية منذ السلك الابتدائي، بما يشمل التفكير النقدي والابتكار وحل المشكلات وثقافة الذكاء الاصطناعي؛ مع اعتماد وحدات قائمة على إنجاز المشاريع، وإحداث «مختبرات الحلول المبتكرة» داخل المؤسسات التعليمية، وإرساء مبادرة «لكل طفل موهبة» لتمكين كل تلميذ من اكتشاف موهبته وصقلها ومواكبتها طوال مساره الدراسي.

7 - إحداث منظومة وطنية لاستشراف المهن والكفاءات وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد:

إحداث مرصد وطني للكفاءات ومهن المستقبل يستشرف بشكل دوري حاجيات سوق الشغل خلال السنوات الخمس والعشر المقبلة، ويوجه على أساسها عروض التكوين المهني والجامعي، مع تطوير مسارات تكوينية

مرتبطة بالتحولات الصناعية والتكنولوجية، وجعل المقاولات والهيئات المهنية شريكًا في تصميم البرامج وتحيينها الدوري.

8 - تطبيق نظام وطني رقمي لقياس جودة كل مؤسسة تعليمية ومواكبة الأطفال والتدخل لمعالجة التعثر:

اعتماد لوحة قيادة رقمية لكل مؤسسة تقيس بانتظام مستوى التعلمات، والتغيب، والهدر المدرسي، وتطور نتائج التلاميذ والحاجيات الأساسية للمؤسسة، مع إرساء منظومة لرصد الأطفال الذين يواجهون صعوبات دراسية أو اجتماعية أو نفسية وتحديد حاجياتهم في وقت مبكر، وضمان مواكبتهم التربوية والاجتماعية والنفسية بالتنسيق مع الأسرة والفاعلين المعنيين؛ وتوجيه الدعم والموارد والمواكبة بشكل أكبر إلى المؤسسات التي تسجل أعلى مستويات التعثر، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات في تقييم جودة المؤسسات واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب.

9 - تأطير رسوم التمدرس بالتعليم الخصوصي:

وضع إطار تنظيمي يضمن شفافية واستقرار رسوم التمدرس، مع إلزام المؤسسات بالإعلان المسبق عن جميع التكاليف، وتأطير الزيادات وفق معايير موضوعية مرتبطة بتطور الكلفة وجودة الخدمات، ومنع الزيادات المفرطة والرسوم الخفية أو المفروضة خلال السنة الدراسية، بما يحمي القدرة الشرائية للأسر ويحفظ جودة واستدامة التعليم الخصوصي؛

10 - خلق منظومة وطنية للاعتراف بالكفاءات المهنية المكتسبة بالتجربة والممارسة:

تمكين الأشخاص الذين اكتسبوا خبرة وكفاءة فعلية في مهنة أو حرفة، دون الاستفادة من تعليم أو تكوين مهني نظامي، من الحصول على شهادة مهنية معترف بها تثمن خبرتهم وتفتح أمامهم فرصًا أفضل للاندماج في سوق الشغل، من خلال تقييم عملي للكفاءات المكتسبة وتحديد

المهارات التي تحتاج إلى استكمال، وإتاحة دورات تكوينية نظرية وتقنية قصيرة ومكملة قبل اجتياز اختبار مهني والحصول على الشهادة؛ وتشمل هذه المنظومة مختلف المهن والحرف، ولا سيما البناء والكهرباء والسباكة والميكانيك والنجارة والصيانة والحرف التقليدية والخدمات، مع إمكانية اعتماد شهادات بمستويات متدرجة تسمح للعامل أو الحرفي بمواصلة تطوير كفاءاته والانتقال إلى مستويات مهنية أعلى.

11 - تفعيل الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص

ضرورة إعادة صياغة إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص ليصبح نموذجًا يمكن من توجيه الاستثمارات حسب الأهداف المسطرة؛

12 - النهوض بالرياضة المدرسية وتطويرها

إرساء منظومة وطنية متكاملة للرياضة المدرسية، من خلال تعزيز البنيات والتجهيزات الرياضية بالمؤسسات التعليمية، وتوسيع ممارسة الأنشطة الرياضية لفائدة التلاميذ، واكتشاف المواهب الرياضية وصقلها، وربط المؤسسات التعليمية بمحيطها الرياضي المحلي والجهوي، بما يجعل الرياضة رافعة للتربية على الانضباط والعمل الجماعي والصحة والاندماج الاجتماعي؛

ثانيا: النهوض بالمستشفى العمومي

تشكل الإجراءات المقترحة الأساس التعاقدي لتعزيز الإصلاح والنهوض بالمستشفى العمومي الذي يعتزم حزب الاستقلال حمله أمام المواطنات والمواطنين. وتتمحور حول قناعة مركزية مفادها أن الإصلاح الهيكلي، المزود بمؤسسات قوية ودائمة، وتمويل مهيكل ومُؤَمَّن، وحكامة قائمة على النجاعة والفعالية في الأداء، هو الكفيل بتحويل المستشفى العمومي بشكل مستدام إلى مرفق صحي عمومي منصف وفعال وذي جودة. وذلك من خلال:

13 - إحداث وكالة وطنية للمستعجلات كأولوية مؤسساتية أولى لإصلاح المستشفى العمومي، بموجب قانون خاص. توضع تحت وصاية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مع العمل على:

- إدماج الطب عن بعد وأدوات الذكاء الاصطناعي في المنظومة الوطنية للمستعجلات؛

- اعتماد قانون-إطار حول المستعجلات الطبية يُحدث الرقم الوطني الموحد للاتصال؛

- نشر بروتوكول الفرز الوطني في 100٪ من مصالح المستعجلات قبل نهاية 2028؛

تعزيز الدراسات الطبية والمسارات المتخصصة في طب المستعجلات بكليات الطب المغربية بهدف تكوين 2000 طبيب مستعجلات معتمد في أفق 2031.

14 - إصلاح حكامة المستشفيات العمومية:

الشروع في إصلاح عميق لنمط حكامة المستشفيات العمومية يقوم على تعزيز استقلالية التدبير، والتعاقد متعدد السنوات حول الأهداف والوسائل واحترام متطلبات تنزيل المجموعات الصحية الترابية وتوجهات الخريطة الصحية الجهوية مع إرساء منظومة الرقمنة و التدبير المعلوماتي و العمل على ضمان تمويل استشفائي قائم على الأداء و جعل ثقافة الجودة واعتماد المؤسسات الاستشفائية كأولوية وطنية للسياسة الصحية.

15 - هيكلة مسار علاجي منسق ومتدرج:

تسريع هيكلة مسار علاجي منسق، يتمحور حول الطبيب المرجعي ومسارات علاجية متدرجة حسب منظومة العرض الصحي الوطني وحسب الاحتياجات ذات الأولوية و الاسراع بنشر المرسوم التطبيقي المحدث لنظام الطبيب المرجعي الإجباري كبوابة وحيدة لولوج المنظومة. مع إعداد ونشر وتحيين سنوي لخريطة صحية جهوية موحدة وملزمة، تدمج

العـرض الصحـي العمومـي والخـاص، كأداة لتوجيـه وضبـط الاسـتثمار في البنيـات التحتيـة والتجهيـزات الثقيلـة.

16 - إعـادة هيكلـة عـرض العلاجـات الترابـي مـع تعزيـز دور مراكـز الرعايـة الصحيـة الأوليـة وذلـك مـن خـلال:

- تسـريع التفعيـل الفعلـي للمجموعـات الصحيـة الترابيـة عبـر النقـل الفعلـي للاختصاصـات.

- إطـلاق مخطـط وطنـي متعـدد السـنوات لتحويـل المؤسسـات الصحيـة الأساسـية إلـى مراكـز صحيـة جماعيـة مـن الجيـل الجديـد، تعنـى بالتنزيـل الامثـل للبرامـج الصحيـة الخاصـة بالوقايـة ومكافحـة الامـراض المعديـة والمزمنـة وامـراض الشـيخوخة وحمايـة ومراقبـة صحـة الام والطفـل، وتكـون مجهـزة بوسـائل تشـخيص أساسـية وأجهـزة الطـب عـن بعـد وخدمـة حـد أدنـى لمسـتعجلات القـرب.

- اعتماد نموذج جديد للشراكة مع القطاع الخاص.

ثالثا: النهوض بتشغيل الشباب وإدماجهم

واسـتكمالا لأدوار المرفـق العمومـي في التربيـة والصحـة، يعتبـر حـزب الاسـتقلال أن الولـوج إلـى الفرصـة يشـكل الركـن الثالـث لدولـة الرعايـة، وأن الكرامـة الاقتصاديـة للشـباب لا تختـزل في الحصـول على وظيفـة، بـل تقـوم على امتـلاك المهـارات والولـوج إلـى الفرصـة والقـدرة على بنـاء مشـروع حيـاة مسـتقل. وانسـجاما مـع ميثـاق الشـباب، يقتـرح الحـزب مـا يلـي:

17 - برنامج «تجربتي» لضمان تجربة مهنية أولى مؤطرة:

إحـداث آليـة وطنيـة موحـدة تضمـن لـكل حاملـة وحامـل للشـهادات، مـن خريجـي الجامعـات والتكويـن المهنـي، الولـوج إلـى تجربـة مهنيـة أولـى

مؤطرة لمدة تتراوح بين 6 و18 شهرا داخل المقاولات أو الإدارات أو الجماعات الترابية، مع تعويض مالي لائق وتغطية اجتماعية ومواكبة من طرف مؤطرين معتمدين؛ والانتقال من منطق تمويل فرص التدريب إلى منطق تمويل نتائج الإدماج الفعلي في سوق الشغل، بربط التحفيزات الممنوحة للمؤسسات المستقبلة بمعدلات إدماج المستفيدين بعد انتهاء البرنامج.

18 - برنامج «آفاق» لضمان الفرصة للشباب:

التزام وطني بألا يبقى أي شاب أو شابة خارج الدراسة أو التكوين أو الشغل أو المواكبة لأكثر من ستة أشهر، عبر تقديم عرض ملموس ومناسب لوضعية كل مستفيد يشمل فرصة عمل أو تدريبا أو تكوينا أو مواكبة لإنشاء مشروع أو خدمة مدنية مؤدى عنها، مع إيلاء عناية خاصة للشباب غير المتمدرسين وغير المشتغلين وغير المستفيدين من التكوين، وإرساء آليات للرصد والتوجيه المبكر بتعبئة الفاعلين الترابيين والمؤسسات العمومية والجمعيات.

19 - إعادة هيكلة التكوين المهني وربطه بالمقاولة الجهوية وبسوق الشغل الدولي:

اعتماد مسارات تكوينية قصيرة ومرنة، من 6 إلى 12 شهرا، مبنية على تشخيص جهوي دقيق لحاجيات سوق الشغل، خاصة في مجالات الفلاحة الذكية والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والرقمنة ومهن المستقبل، مع جعل المقاولات والهيئات المهنية شريكا في تصميم البرامج وتحيينها الدوري، وإقرار تحفيزات لفائدة المؤسسات التي تساهم في إدماج الخريجين؛ وتطوير مسارات تكوين موجهة نحو فرص التشغيل الدولية بتنسيق مع الدول الشريكة، وفق مساطر منظمة تحفظ حقوق الشباب المغربي.

20 - برنامج «بداية» لدعم التنقل من أجل الفرصة:

المساهمة في تكاليف التنقل والسكن المؤقت لفائدة الشباب المضطرين إلى مغادرة منطقة إقامتهم من أجل التكوين أو التدريب أو البحث عن العمل أو اجتياز مباريات التشغيل أو إنشاء مقاولة، مع إحداث منصة

وطنيــة لوضــع الطلبــات وتتبعهــا، حتــى لا يكــون مــكان الازديــاد أو الســكن ســقفا لطموحــات الشــباب.

21 - برنامــج «100 ألــف موهبــة رقميــة» للاندمــاج في الاقتصــاد الرقمــي العالمــي:

تكويــن وتأهيــل 100 ألــف شــابة وشــاب في مجــالات العمــل عــن بعــد والعمــل الحــر، في مهــن ذات طلــب عالمــي مرتفــع كالبرمجــة والــذكاء الاصطناعــي والتصميــم الرقمــي والتواصــل والترجمــة والخدمــات التقنيــة والرياضــات الإلكترونيــة، بمــا يمكّــن جيــلا مــن المســتقلين مــن تصديــر خدماتهــم رقميــا مــن داخــل المغــرب.

22 - إحداث الأكاديميات الجهوية للتدبير المحلي:

تقديــم تكوينــات متخصصــة وإصــدار شــهادات معتمــدة لتأهيــل قيــادات شــابة وتطويــر كفاءاتهــا الشــخصية والتدبيريــة، بمــا يرتقــي بجــودة المــوارد البشــرية على المســتوى المحلــي ويشــرك الكفــاءات الشــابة في تنزيــل ومواكبــة الأوراش التنمويــة الكبــرى على المســتوى الترابــي، مــع ضمــان شــرط الكفــاءة للجميــع دون تمييــز.

23 - برنامج «رواد التنمية» للخدمة المدنية التطوعية:

إحــداث برنامــج وطنــي يلتحــق مــن خلالــه الشــباب لمــدة ســنة أو ســنتين بمشــاريع تنمويــة في المناطــق القرويــة وشــبه الحضريــة، في مجــالات التعليــم والصحــة والتأطيــر المدنــي، مقابــل تعويــض شــهري وإمكانيــة الاســتفادة مــن منحــة لتمويــل الدراســة بعــد إتمــام الخدمــة.

24 - إحداث «جواز جودة حياة الشباب»:

نظــام تنقيــط يشــجع الشــباب على الانخــراط المنتظــم في الأنشــطة الرياضيــة والتطوعيــة والثقافيــة وخدمــة المجتمــع، تُفتــح بالنقــاط المحصــل عليهــا أبــواب المنــح الدراســية وقســائم التكويــن والولــوج إلــى المرافــق الرياضيــة والمؤسســات الثقافيــة وبرامــج التبــادل الشــبابي والمخيمــات والزيــارات الدراســية، بمــا يجعــل الانخــراط المواطــن رافعــة للتطــور الشــخصي والمهنــي.

المحور الخامس: السيادة الاستراتيجية

التزام «وطني مستقبلي» لا يتجزأ: قرارنا، سيادتنا

يعني هذا الالتزام أن يبقى قرار المغرب بيد المغاربة، وأن تتحول سيادته من صون حدوده ووحدته الترابية إلى قدرة فعلية على تأمين مائه وطاقته وغذائه ودوائه، والتحكم في بياناته وسرديته، وبناء صناعة تنافسية تخلق الثروة والشغل. ففي عالم تتسارع فيه التحولات وتشتد فيه المنافسة على الموارد والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد، لم تعد سيادة الدول تقاس بحدودها فحسب، بل بقدرتها على تلبية حاجيات مواطنيها وحماية استقلال قرارها.

وتنطلق هذه السيادة من ركيزة راسخة: الوحدة الترابية، التي كرّسها القرار الأخير لمجلس الأمن بجعل مخطط الحكم الذاتي الأساس الوحيد للتسوية النهائية لقضية الصحراء المغربية. وعلى هذا الأساس المتين، يلتزم حزب الاستقلال بجعل السيادة رافعة لإنماء شامل ودامج، تُعطى فيه الأولوية للمغاربة في الشغل والثروة والملكية، وتتحول فيه الموارد والكفاءات الوطنية، عبر التكنولوجيا والابتكار، إلى قيمة مضافة تُصنَّع وتُصمَّم وتُملَك محليًا.

ولا يتعامل الحزب مع هذه السيادة كشعار سياسي أو دعوة للانغلاق، بل كقدرة على الانفتاح من موقع القوة وتنويع الشراكات، دون تفريط في استقلال القرار. وتُترجم هذه الرؤية عبر عشرين إجراءً ملموسًا موزعة على ستة محاور فرعية مترابطة، تخضع كلها لقاعدة تقييم موحدة: الأثر على تقليص التبعية، وبناء القدرة الوطنية، وجودة الشغل المُحدَث، وتعزيز استقلال القرار.

أولا: الأسس الأفقية للسيادة

1 - إحداث «البوصلة السيادية» الوطنية، أداة دائمة لحماية غد المغاربة: من رصد التبعيات إلى تقليصها: سنّ قانون يُلزم الحكومة بتقديم تقرير سنوي أمام البرلمان يرصد، قطاعًا قطاعًا، درجة تركز الموردين ومستوى الاعتماد على الخارج في المنتجات والتكنولوجيات الحيوية، ليعرف كل مواطن أين تكمن هشاشة بلده وأين تكمن قوته؛ ونشر لوحة قيادة وطنية تفاعلية للتبعيات الغذائية والمائية والطاقية والدوائية والرقمية، متاحة للعموم لا حكرًا على الإدارة؛ وإخضاع كل مشروع أو صفقة تفوق قيمتها 500 مليون درهم في قطاع حيوي، وكل عملية استحواذ أجنبي من شأنها التأثير في المصالح الاستراتيجية للمملكة، لتقييم سيادي مسبق وملزم يقيس أثرها على استقلالية القرار الوطني مستقبلا؛ وإحداث وحدة وطنية للتنويع الاستراتيجي تحوّل هذا الرصد إلى فعل: كل قطاع يُظهر اعتمادًا يفوق عتبة محددة على مصدر واحد يستوجب تفعيل مسطرة تفاوض إلزامية لتنويعه خلال أجل محدد، عبر عقد شراكات صناعية وتكنولوجية جديدة مع مناطق جغرافية واقتصادية متعددة، وإرساء حكامة موحدة للسيادة المائية والغذائية والطاقية في إطار وطني دائم لقيادة منظومة الماء-الغذاء-الطاقة، تقيس لوحة قيادته سنويًا الموارد المائية، وحالة الفرشات، والاستهلاك حسب القطاعات والزراعات، ونسب الاكتفاء الغذائي، وحجم المخزونات ودرجة التبعية للخارج، مع ربط الدعم والاستثمار العموميين بنتائج قابلة للقياس في مجال السيادة.

2 - سنّ قانون-إطار للتخزين الاستراتيجي: تحديد قائمة المواد الحيوية ومستويات المخزون الدنيا الملزمة (60 يومًا من المحروقات خلال سنتين ثم 90 يومًا، أربعة أشهر من الحبوب الأساسية، ستة أشهر من الأدوية واللقاحات الحيوية)؛ وإحداث مخزون استراتيجي وطني للأمن الغذائي يشمل، إلى جانب الحبوب، الزيوت والسكر والقطاني والأعلاف وغيرها من المواد الحيوية، بحد أدنى إلزامي محسوب بعدد أشهر

الاستهلاك الوطني، مع الجمع بين المخزون العمومي والمخزونات الخاصة التعاقدية وقدرات التخزين الجهوية؛ ووضع آلية للإنذار المبكر تجاه اضطرابات الأسواق الدولية وسلاسل التوريد؛ مع إخضاع المنظومة لافتحاص سنوي مستقل تُنشَر نتائجه.

3 - تعزيز السيادة المالية والنقدية: التنسيق الاستراتيجي مع بنك المغرب لتعزيز احتياطيات الصرف نحو مستوى مريح يواكب تحديات الاستيراد المستقبلية، في احترام كامل لاستقلالية بنك المغرب في تدبير السياسة النقدية؛ وسنّ قاعدة قانونية برلمانية لضبط سقف المديونية الخارجية في حدود آمنة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، مع تنويع العملات والدائنين لتفادي أي تركز مفرط.

ثانيا: الماء والطاقة، من التأمين إلى التثمين

4 - تأمين الموارد المائية وتنويع مصادرها، والانتقال من تدبير الندرة إلى ضمان مستدام للماء: ربط جميع محطات تحلية المياه الجديدة إلزاميًا بالطاقات المتجددة، مع إخضاعها لتقييم سيادي (محتوى محلي، نقل تكنولوجيا، تكوين كفاءات) يؤسس لصناعة مغربية للتحلية قابلة للتصدير؛ واستكمال «الطرق السيارة للماء» والربط بين الأحواض المائية؛ ومضاعفة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة ثلاث مرات في أفق 2031؛ وتقوية تغذية الفرشات المائية وحمايتها من الاستنزاف؛ وجعل النجاعة المائية رافعة أساسية للسيادة المائية، باعتبار كل متر مكعب يتم توفيره موردًا مائيًا جديدًا، عبر تعميم السقي المقتصد والعدادات والتقنيات الذكية والاستشعار عن بعد، والحد من ضياع المياه في الشبكات، وربط الدعم العمومي بتحسين النجاعة المائية؛ وإقرار قاعدة «الماء أولًا» في السياسة الفلاحية عبر ربط الدعم العمومي بالبصمة المائية، ووضع ميزانية مائية فلاحية لكل حوض تُحدَّد على أساسها

الزراعات والمساحات المسقية وبرامج الدعم، مع استهداف ضمان ما لا يقل عن 80٪ من حاجيات مياه السقي، وإعطاء الأولوية للزراعات الضرورية للأمن الغذائي والأكثر إنتاجًا للقيمة وفرص الشغل مقابل كل متر مكعب مستعمل، بالانتقال من قياس المردودية بالهكتار فقط إلى قياس القيمة الغذائية والاقتصادية المنتجة بكل متر مكعب من الماء.

5 - رفع الحد الأدنى الإلزامي للمحتوى المحلي في المشاريع الطاقية العمومية إلى 50٪ في أفق 2031، عبر إدراج هذا الشرط كبند إلزامي في دفاتر التحملات وعقود الامتياز، مع استبعاد كل عرض لا يستوفيه من المسطرة، وآلية تصاعدية سنوية منشورة تتيح تتبع مدى الالتزام؛ مع إحداث منطقتين صناعيتين متخصصتين في تجهيزات الطاقات المتجددة وتخزينها، وفتح ولوج مباشر للمقاولات الصناعية إلى الكهرباء المتجددة بعقود شراء مباشرة تخفض كلفة الطاقة عن الصناعة الوطنية؛ ومواكبة وتأمين برنامج تعزيز وتحديث الشبكة الكهربائية الوطنية (نقل، تخزين، مرونة) عبر آلية ضمان عمومي تُسهّل تعبئة التمويل الخاص.

6 - إرساء آلية وطنية سيادية لتسعير الكربون تموّل صندوقًا وطنيًا لتحول الصناعة نحو تقنيات أنظف: يحدد المغرب بموجبها سعرًا وطنيًا للكربون وفق مصلحته الاقتصادية ومسار إزالة الكربون الخاص به، تبقى سارية المفعول وتخدم الاقتصاد الوطني في جميع الأحوال؛ مع السعي، كهدف تفاوضي إضافي لا كشرط لسريانها، إلى حصول هذه الآلية على اعتراف الآلية الأوروبية لتعديل الكربون على الحدود، دون أن تكون معاييرها الوطنية مرتهنة لمعايير خارجية، تفاديًا لأي ازدواج ضريبي يطال الصادرات الوطنية في حال تحقق هذا الاعتراف؛ وتخصيص عائدات هذه الآلية حصريًا لصندوق وطني يدعم تحول المقاولات الصناعية نحو تقنيات أنظف وأقل استهلاكًا للكربون ويواكب المقاولات المصدّرة الصغرى والمتوسطة، يمول التجهيز بمعايير الأداء الطاقي والبيئي، ويشترط في المقابل التزامات بتحسين الأجور وتثبيت العقود للعمال المستفيدين، بما يربط عمليًا بين التحول الطاقي وجودة الشغل.

ثالثا: تحويل النسيج الإنتاجي والارتقاء في سلاسل القيمة

7 - تعديل مرسوم الصفقات العمومية لإدراج معيار «القيمة المُنتَجة بالمغرب» بوزن لا يقل عن 30٪ من تنقيط العروض، يُقاس بنسبة الإدماج المحلي وعدد الشغل المُحدَث ونوعيته (أطر وتقنيون مكوَّنون، عقود مستقرة)، لا بعدد المناصب فقط؛ واستكمال هذا المعيار بنظام مقاصة صناعية يُلزم كل مورد أجنبي لصفقة استراتيجية تفوق قيمتها مليار درهم بإعادة استثمار 30٪ من قيمتها محليًا، عبر نقل تكنولوجيا وتكوين كفاءات وبحث مشترك مع الجامعات.

8 - التعاقد مع الفاعلين الصناعيين الكبار حول عقود قطاعية ملزمة (السيارات، الطيران)، تربط الدعم العمومي والامتيازات الجبائية بمعايير تصاعدية سنوية منشورة لنسب الإدماج المحلي (السيارات نحو 80٪، الطيران نحو 60٪ في أفق 2031) ولاسترجاع وظائف الهندسة والتصميم والبحث والتطوير ذات الأجور الأعلى، مع تعليق أو سحب الدعم عند عدم بلوغ العتبات المتعاقد عليها.

9 - إحداث صندوق وطني للتصميم والملكية الفكرية والعلامات المغربية، يدعم المقاولات المغربية التي تنتقل من التصنيع بالتعاقد إلى تصميم وامتلاك منتجاتها الخاصة، وتلك التي تحوّل الموارد والمعطيات الوطنية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية وعلامات تجارية ذات إمكانات تصديرية، عبر تمويل النماذج الأولية والتصميم، وحماية الملكية الفكرية، والولوج إلى شبكات التوزيع الدولية؛ ودعم مباشر ومشروط بالتصنيع المحلي والتشغيل، وفق معايير انتقاء صارمة، يُربط بعدد براءات الاختراع المحوَّلة فعليًا إلى منتجات مصنَّعة ومسوَّقة، مع تتبع سنوي علني لعدد العلامات المدعومة ومسارها التجاري ونتائجها التصديرية؛ والارتقاء بعلامة «صنع في المغرب» إلى علامة جودة معتمدة دوليًا.

10 - إقرار ميثاق ملزم للأوراش الكبرى وإرث مونديال 2030، يخصص ما لا يقل عن 30٪ من صفقاتها المقبلة للمقاولات الصغرى جدًا والصغرى

والمتوسطة المغربية، مع إلزامية تجزيئ الصفقات إلى حصص تتيح المنافسة الفعلية.

11 - الارتقاء بسلسلة القيمة للثروات المعدنية الوطنية، وعلى رأسها الفوسفاط ومشتقاته، كمساهمة مغربية مسؤولة في التحديات العالمية الكبرى: تثمين الموقع الريادي للمغرب في الاحتياطي العالمي من الفوسفاط لتعزيز دوره كشريك موثوق يساهم في الأمن الغذائي العالمي عبر الأسمدة، وكفاعل طموح إلى الانخراط التدريجي في سلاسل القيمة العالمية الناشئة للتنقل الكهربائي وتخزين الطاقة (بطاريات الفوسفات الحديدي الليثيوم ومكوناتها)؛ تشجيع التحول الصناعي نحو منتجات عالية القيمة المضافة (أسمدة متخصصة، مكونات بطاريات، هيدروجين أخضر) بدل الاكتفاء بتصدير المادة الخام، عبر حوافز ضريبية مشروطة بالتصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا وخلق مناصب شغل مؤهلة؛ وإطلاق برنامج وطني لتوطين صناعة البطاريات ومكونات السيارة الكهربائية وشبكة الشحن الكهربائي؛ وتوسيع معيار «القيمة المنتجة بالمغرب» (الإجراء 7) ليشمل صراحة سلاسل التصدير المعدنية؛ وبناء شراكات صناعية طويلة الأمد مع الفاعلين الدوليين في مجالي الأسمدة والبطاريات، قائمة على الاستقرار والموثوقية المتبادلة.

12 - بناء منظومة صناعية دفاعية وطنية طموحة، كرافعة سيادة ومنصة تصدير إقليمية: إحداث قطب صناعي وطني موحّد للصناعات الدفاعية والأمنية (يجمع البحث والتطوير والتصنيع والصيانة) بمساهمة عمومية-خاصة، يستهدف بلوغ نسبة إدماج محلي لا تقل عن 40٪ من قيمة صفقات التسلح والتجهيز في أفق 2031، عبر توسيع معيار المقاصة الصناعية (الإجراء 7) ليشمل هذه الصفقات إلزاميًا؛ وإحداث قطب وطني للصيانة والإصلاح والتجديد (**MRO**) للتجهيزات الجوية والبرية والبحرية، بطموح أن يصبح مرجعًا إقليميًا يخدم أسواق إفريقيا والمنطقة لا السوق الوطنية فقط؛ وإطلاق صندوق وطني للابتكار الدفاعي يمول التقنيات

مزدوجة الاستخدام (مدني-عسكري) في الإلكترونيات والمواد المتقدمة والذكاء الاصطناعي والفضاء؛ وإحداث مسار جامعي وطني متخصص في الصناعات الدفاعية لتكوين أجيال من المهندسين، بشراكة مع المؤسسات المختصة.

رابعا: السيادة والتثمين التكنولوجي

13 - إرساء سلسلة وطنية كاملة للذكاء الاصطناعي، من الجامعة إلى التصنيع: نشر تراخيص وأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في جميع الجامعات والمدارس العليا العمومية، وإدماج وحدات تكوينية في الذكاء الاصطناعي ضمن جميع الشعب وليس فقط شعب المعلوميات؛ وتجهيز مختبرات البحث بقدرات حوسبة متقدمة (حوسبة سحابية أكاديمية مشتركة) وبناء بنية حوسبة وطنية عالية الأداء، لمضاعفة حجم وسرعة الإنتاج العلمي، مع إعطاء الأولوية للشعب المرتبطة بأولويات هذا المحور (الطاقة، الماء، الصحة، الذكاء الاصطناعي)؛ وإحداث منصات تكنولوجية مشتركة بين الجامعات والمقاولات، وتخصيص حصة من الطلبية العمومية للحلول المبتكرة الوطنية؛ وتكوين 10،000 كفاءة متخصصة في أفق 2031 موجهة نحو مناصب الهندسة والتطوير عالية الأجر، مع نشر تقرير سنوي عمومي يتتبع تطور الإنتاج العلمي وبراءات الاختراع الناتجة عن هذه الاستثمارات.

14 - تعزيز السيادة الرقمية وحماية البيانات والأنظمة الحيوية، عبر تفعيل وتعزيز مقتضيات القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، وتوسيع نطاق حماية البيانات الاستراتيجية والحساسة، بما يضمن استضافتها ومعالجتها داخل التراب الوطني وفقًا للتشريع المغربي، وتعزيز اللجوء إلى مقدمي الخدمات السحابية المؤهلين، مع فرض شروط صارمة في عقود الحوسبة السحابية تتعلق بحماية البيانات، وقابلية التدقيق، وقابلية نقل البيانات، واستمرارية الخدمة، والأمن السيبراني.

15 – بنـــاء منظومـــة وطنيـــة متكاملـــة للأمـــن الســـيبراني: تعزيـــز صلاحيـات ومـوارد الهيئـة الوطنيـة للدفـاع السـيبراني لتمكينهـا مـن التدخـل الاســتعجالي على مــدار الســاعة؛ وإخضــاع البنــى التحتيــة الحيويــة (الطاقــة، المــاء، الصحــة، الماليــة، الاتصــالات) لافتحــاص ســيبراني إلزامــي دوري ومعاييــر حمايــة دنيــا ملزمــة قانونًــا؛ وإحــداث مركــز وطنــي لتبــادل المعلومــات حــول التهديـدات السـيبرانية بيـن القطاعيـن العـام والخـاص؛ وإطـلاق برنامـج وطنـي لتكويــن 5,000 خبيــر في الأمــن الســيبراني في أفــق 2031؛ وإلزاميــة التصريــح عــن الحــوادث الســيبرانية الكبــرى للمشــغلين الحيوييــن ضمــن آجــال محــددة، مــع نظــام عقوبــات رادع عنــد الإخــلال.

خامسا: تثمين الأمن الحيوي، من البذرة إلى الدواء

16 – تحديــد المنتجــات الغذائيــة الســيادية وضمــان حــد أدنــى مــن الاكتفــاء الوطنــي، وإطــلاق أول برنامــج وطنــي لإنتــاج البــذور المهجّنــة: وضــع لائحــة وطنيــة للمنتجــات الغذائيــة الاســتراتيجية، وتحديــد نســبة مســتهدفة للاكتفــاء الوطنــي وحــد أدنــى للإنتــاج المحلــي لــكل منتــج، مــع توجيــه البحــث الزراعــي والبــذور المقاومــة للجفــاف والاســتثمارات والدعــم العمومــي نحــو تحقيــق هــذه الأهــداف، فالســيادة الغذائيــة لا تعنــي إنتــاج كل شــيء، وإنمــا ضمــان القــدرة الوطنيــة على إنتــاج مــا هــو اســتراتيجي؛ وإطــلاق أول برنامــج وطنــي لإنتــاج البــذور المهجّنــة للخضــروات، بشــراكة بيــن البحــث الزراعــي العمومــي والقطــاع الخــاص، وإحــداث بنــك وطنــي للمــوارد الوراثيــة النباتيــة، وضمــان وصــول البــذور المطــوَّرة إلــى الفلاحيــن الصغــار والمتوســطين بأســعار مناســبة.

17 – إطــلاق أول قطــب صناعــي وطنــي للمــواد الفعالــة الدوائيــة واللقاحــات، بشــراكة عموميــة-خاصــة وعقــود شــراء عمومــي طويلــة الأمــد (خمــس ســنوات) تضمــن التزامــات واضحــة بالأســعار والاســتثمار والجــودة للمُصنِّعيــن الوطنييــن.

سادسا: الإشعاع والثقة، وتنويع الشراكات

18 – السيادة المعلوماتية وحماية الثقة: احترام تام لحرية الصحافة والتعبير كركيزة أولى؛ تعميم النشر الاستباقي والمنتظم للمعطيات العمومية الأساسية (الأسعار، الصفقات، الدعم، مؤشرات الخدمات) باعتبار الشفافية والمعلومة الدقيقة المتاحة للجميع أنجع حماية للثقة العمومية؛ وإدماج التربية على الإعلام والمعلومة في المناهج الدراسية لتعزيز التمييز النقدي لدى المواطنين؛ مع إحداث آلية للرصد ونشر تقارير موثقة موثوقة للعموم بوتيرة دورية، حول حملات التضليل ذات المصدر الأجنبي التي تستهدف مؤسسات البلاد ووحدتها الترابية، تخضع لرقابة مستقلة تضمن عدم توظيفها ضد الصحافة أو النقد الداخلي المشروع.

19 – ميثاق مغاربة العالم: إقرار ميثاق وطني يعتمد الجالية المغربية رافعة سيادية، عبر ترخيص وتشجيع حلول رقمية وطنية للتحويل المالي بكلفة تنافسية، وإلزام البنوك والمؤسسات المالية العمومية بعرض منتجات تحويل بأسعار مضبوطة وشفافة ومنشورة، وشباك موحد للاستثمار بمساطر ذات آجال محددة ومعقولة، وآلية «درهم عمومي مقابل ثلاثة دراهم مستثمرة» لتوجيه ادخار الجالية نحو الاستثمار المنتج بالجهات، مع تمثيلية فعلية لمغاربة العالم في هيئات الحكامة الاقتصادية الجهوية.

20 – الممر الأطلسي والأسطول التجاري الوطني: إحداث شركة وطنية للملاحة التجارية برأسمال عمومي-خاص تؤمّن نقل ما لا يقل عن 30٪ من الواردات الاستراتيجية (الحبوب، المحروقات، الأسمدة) بأسطول وطني مملوك أو مستأجر طويل الأمد في أفق 2031؛ وتحويل المبادرة الأطلسية إلى ممر اقتصادي متكامل عبر اتفاقيات عبور وتسهيلات لوجستية حرة مرتبطة بموانئ الواجهة الأطلسية وملحقيات اقتصادية إفريقية، بما يرسخ موقع المغرب بوابة لإفريقيا ومنصة للتبادل والتكامل.

حزب الاستقلال